

مبادئ تشريعات الأرشيف والسجلات

سارة تشوي

الفصل الأول من ورقة صادرة باللغة الإنجليزية عن المجلس الدولي للأرشيف

ترجمة **مؤسسة حرية الفكر والتعبير** والمجلس غير مسئول عن ترجمة المحتوى

مقدمة المترجم

في اليوم العالمي للأرشيف تنشر مؤسسة حرية الفكر والتعبير الترجمة العربيـة لورقـة «مبـادئ تشريـعات الأرشـيف والسـجلات» والتـي تمثـل الفصل الأول من دراسة أشمل أصدرتها لجنة شئون الأرشيف القانونية بالمجلس الدولي للأرشيف في يوليو 2006[1] ، والتـي تنـاقش العديـد من القضايا الجدلية التي تواجه المُشرع في التأسيس لتشريعات تنظيم وحماية وإتاحة الأرشيف والوثائق الوطنية.

ترجمت مؤسسة حرية الفكر والتعبير الفصل الأول من تلك الدراسة حيث تنـاقش مجموعـة المبـادئ والقواعـد الملزمـة في عمليـة التشريـع للأرشيف والسجلات والتي تتناول المسائل الأساسية التي لا غنى عنها في إنشاء السلطة الأرشـيفية الوطنيـة وإدارتهـا، وتعتـبر أن العديـد مـن المبادئ الأرشيفية التي تعرض لها هي مبادئ عامة قابلة للتطبيق على مؤسسات الأرشيف على المستويات المحلية. ويمكن لكـل دولـة، بـالنظر إلى تاريخها وتقاليدها القانونية وثقافتها الإدارية وواقعها الاجتماعي والسياسي أن تتبع أساليبها الخاصة لتطبيق جميع هذه المبادئ الأرشيفية أو بعضها. ومن المستحسن سواء عند تعديل تشريعات الأرشيف الحالية أو عند صياغة قانون جديد، أن ينص على المبادئ والممارسـات الأكـثر أهمية بصرامة، فيما يمكن استخدام اللوائح والسياسات الأكثر مرونة والتي يمكن تعديلها بسهولة لتيسير تفسير القانون وتطبيقه.

وتأمل المؤسسة أن تكون تلك الخطوة إحدى أولى الخطوات لبداية حوار حقيقي حول إعادة هيكلـة تشريـعات الأرشـيف والوثـائق في مصرـ إيمانا منها بأهمية حرية الوصول للأرشيف وإتاحته بالشكل الملائم، وطـرح تسـاؤلات متعلقـة بمشـكلات الإتاحـة، والسياسـات والتشريـعات الحاكمة للمؤسسات المعنية بإتاحة الأرشيف الوطني في مصر، وعلي رأسها دار الوثائق القوميـة . وأثـر تلـك المشـكلات عـلى حريـات البحـث العلمي والأكاديمي، وحرية العمل الصحفي والإعلامي، وحرية إنتاج المجتمع للمعارف البديلة عن أهـم قضـايا التـاريخ والسياسـة والاجـتماع التي ما زالت أسيرة رؤية من يحكم ويقيد حرية الوصول للوثائق والأرشيفات القومية.

مبادئ تشريعات الأرشيف والسجلات

مقدمة

التشريعات هي مجموعة من المبادئ والقواعد الملزمة التي تُفرض من خلال آليات رسمية، بغرض منح السلطة وضمان الحقوق وإقرار الحدود التي تنظم التصرفات والسلوكيات في أي مجتمع. وتشريعات الأرشيف والسجلات ترسي الأساس القانوني والإداري الذي يوزع الوظائف والصلاحيات والمسؤوليات على كل الجهات المسؤولة في البلاد، ويُعبَر عن حقوق المواطنين وتوقعاتهم؛ فيما يخص المعلومات المسجلة والتراث الوثائقي.

وتحدد تشريعات الأرشيف والسجلات الشروط المسبقة (الإطار) لإدارة الأرشيف والسجلات وصيانتهما، وتمنح التفويض اللازم للسلطات الأرشيفية وتضع قوانين تسيير عملها، وتحدد أي جزء من ذاكرة البلاد الجماعية ينبغي الاحتفاظ به وحفظه، والجهات المسموح لها بالاطلاع على السجلات المحفوظة وتحت أي شرو ط. وبالرغم من أن البعض قد يزعم بأنَّ التشريعات لا تضمن بالضرورة الامتثال، فإذا لم يبيَن القانون بوضوح عناصر السلطة الأرشيفية، فلن يكون الوقوف على التراث الأرشيفي وحفظه والوصول إليه أموراً مؤكدة.

ولا شك في أنَّ التنوع بين مختلف البلدان من حيث التاريخ ومن حيث التقاليد والخبرات القانونية قد أوجد اختلافات بين في محتوى تشريعات الأرشيف وتفسيراتها وتطبيقاتها. إلا أنَّا جميعًا نحتاج بالقدر نفسه لوجود تشريعات واضحة ومُحدَّثة وقابلة للتطبيق لحماية الأرشيف وإتاحة الوصول منه، وكذلك تلبية الاحتياجات التي تفرضها التطورات والتغيرات من قبيل الابتكارات التكنولوجية، والتوجهات الجديدة للمجتمع وللأعمال التجارية، وما يُسنَّ من قوانين جديدة تتعلق بالسجلات وتختلف فيما بينها من حيث الأولويات ومن حيث ما تركِّز عليه.

وهذه الورقة نسخة محدَّثة من وثيقة تحمل عنوانًا مشابهًا أعدَّها المركز الدولي للأرشيف (ICA/CLM) في عام 1996، أعدت لمواكبة النمو السريع في السجلات والمعلومات الإلكترونية، والطلب المتزايد على الشفافية الحكومية وسهولة الوصول للمعلومات المسجلة، وسنّ العديد من التشريعات الجديدة المتعلقة بالسجلات في مناطق عديدة من العالم. ونحن نفترض بالرغم من التغيرات التي طرأت أن المهمة المشتركة بين دور المحفوظات الوطنية هي ضمان إنشاء سجلات ذات حجية وموثوقة وصالحة للاستخدام وذات قيمة دائمة، وتحديد هوية تلك السجلات وحفظها وتسهيل الاستفادة منها لأكبر قدر ممكن، وفقًا لمصالح الدولة والمواطنين. وتهدف المبادئ الأرشيفية التي سنتناولها في الفقرات التالية لتفعيل تلك المهمة المشتركة، فنحن لا ننتوي تقديم قانون أرشيفي نموذجي، وإنما أن نبيَن الجوانب التي يتعين الالتفات إليها عند صياغة تشريعات الأرشيف والسجلات.

وبالرغم من أنَّ ما تركِّز عليه هذه المقالة هو التشريعات الموجزة للأرشيف والسجلات التي تتناول المسائل الأساسية التي لا غنى عنها في إنشاء السلطة الأرشيفية الوطنية وإدارتها، فإن العديد من المبادئ الأرشيفية التي نعرض لها هي مبادئ عامة قابلة للتطبيق على مؤسسات الأرشيف على المستويات المحلية. ويمكن لكل دولة، بالنظر إلى تاريخها وتقاليدها القانونية وثقافتها الإدارية وواقعها الاجتماعي والسياسي أن تتبع أساليبها الخاصة لتطبيق جميع هذه المبادئ الأرشيفية أو بعضها. ومن المستحسن سواء عند تعديل تشريعات الأرشيف الحالية أو عند صياغة قانون جديد، أن ينص على المبادئ والممارسات الأكثر أهمية بصرامة، فيما يمكن استخدام اللوائح والسياسات الأكثر مرونة والتي يمكن تعديلها بسهولة لتيسير تفسير القانون وتطبيقه.

وفي هذه الورقة، وما لم يُشر السياق إلى غير ذلك، تعرّف المصطلحات التالية كما يلي:

الوصول: يُقصد به كلًا من الوصول والاستخدام؛

الأرشيف: يعني كلا من السجلات والمستندات التي اعتُبر أنَّها تحتوي على قيمة دائمة تستحق حفظها على نحو دائم؛

مؤسسة الأرشيف: تعني المنظمة المسؤولة عن إدارة الأرشيف أو السجلات أو كليهما معًا؛

المستندات والسجلات: يقصد بهما نفس المعنى كمعلومات مسجلة تنشأ في سياق الأنشطة التجارية ويُحتفظ بها كدليل على هذه الأنشطة؛

دار الأرشيف الوطنية: المنظمة الوطنية المختصة بالاعتناء بالأرشيف أو حفظ السجلات العامة وسجلات الدولة والمستندات الرسمية أو كلا الأمرين معًا. والسجلات العامة وسجلات الدولة والمستندات الرسمية تحمل نفس المعنى وتشير إلى السجلات التي تنشئها وتستلمها وتحفظها الجهات الحكومية أو غيرها من المؤسسات التابعة للدولة، في مقابل السجلات الخاصة التي تنشئها وتستلمها وتحفظها الجهات غير الحكومية أو المؤسسات أو العائلات أو الأفراد.

الدولة: تُستخدم بنفس معني البلد ككيان سياسي؛

تشريعات الأرشيف أم قوانين السجلات

قد يختار بلد ما أن يتناول المسائل المتعلقة بالسجلات والأرشيف من خلال عمل تشريعي واحد أو من خلال عدة قوانين، إلا أنَّه يتعين أن تكون الأحكام والتعريفات القانونية واضحة ومتسقة.

وتشريعات الأرشيف والسجلات لها صلة وثيقة بإدارة السجلات القائمة واتخاذ القرارات حيال إنشائها وحفظها وكيفية الوصول إليها والتصرف فيها. وهذا صحيح بالأخص عند التعامل مع السجلات الإلكترونية التي تتوقف صحتها وموثوقيتها وإمكانية استخدامها وديمومتها على التخطيط السليم للأنظمة قبل إنشاء السجلات وعلى الإدارة السليمة طوال دورة حياتها. وللدولة أن تتناول القضايا المتعلقة بالسجلات والأرشيف في تشريع واحد أو من خلال عدة قوانين. وقد يختار بلد ما أن يتناول المسائل المتعلقة بالسجلات والأرشيف من خلال تشريع واحد أو من خلال عدة قوانين. وقد يقوم بعض البلدان بتوسيع نطاق الاختصاص الموكل إلى دار الأرشيف الوطنية ليتضمن جوانب إدارية معينة للسجلات في مرحلتها النشطة. وتفضل بعض الدول الأخرى أسلوباً متكاملًا من خلال تأسيس إدارة للسجلات الوطنية تكون لديها الولاية على إدارة السجلات بصورة مستديمة.

وبصرف النظر عن كيفية صياغة التشريعات، فإنَّ الجوانب التي ينبغي تناولها تتطلب الوضوح والاتساق. فمن أجل ضمان تفسير تشريعات الأرشيف تفسيراً دقيقًا، ينبغي أن تتضمن تلك التشريعات تعريفات واضحة لكل المصطلحات التقنية المستخدمة، وينبغي أن تكون متوافقة مع التشريعات الوطنية ذات الصلة مثل تشريعات حرية المعلومات وحماية البيانات، والإجراءات القانونية، والقيمة الإثباتية القانونية للسجلات، والإدارة العامة، إلخ.

تعريف السجلات والأرشيف

لا يوجد تعريف موّحد للأرشيف والسجلات. وينبغي أن تعرّف تلك المصطلحات في تشريعات الأرشيف وتُستخدم دونما غموض في معناها، ويجب أيضًا أن تكون تلك التعريفات متوافقة مع نصوص القوانين الأخرى ذات الصلة.

تبعًا للتقاليد القانونية والإدارية الوطنية، يمكن أن يميز التشريع بين السجلات والأرشيف، أو أن يُغطي دورة الحياة الكاملة للسجلات. ومن الممكن أن تكون كلمة السجلات مرادفة لكلمة المستندات. ففي بعض البلدان، تُعرّف السجلات بأنَّها المعلومات المسجلة بغض النظر عن شكل أو نوع السجل الذي يتم إنشاؤه واستلامه وحفظه من قِبل جهة أو مؤسسة أو منظمة أو فرد، بموجب التزام قانوني بذلك، أو في سياق المعاملات التجارية التي تلعب فيها هذه الجهة أو المؤسسة أو المنظمة أو الفرد دوراً أو تثبتها. ومن الممكن أن تشير كلمة الأرشيف إلى السجلات الواقعة تحت تصرف السلطة التي تحددها تشريعات الأرشيف، أو السجلات التي اختيرت للحفظ الدائم لقيمتها المستمرة. ومن الممكن استخدام مصطلح عام في بعض الأحيان للدلالة على السجلات والأرشيف معًا، مع التمييز بين السجلات الحالية والتاريخية.

أمثلة

متى ذُكرت السجلات والمواد الوثائقية في هذا القانون، فهي تشير إلى أي نوع من السجلات، سواء مكتوبة أو في أي صورة أخرى، والتي تحتوي على معلومات، ويعود أصلها إلى الوظائف التي تؤديها مؤسسة أو فرد، سواء كانت سجلات مكتوبة أو خرائط أو خطط أو صور أو أفلام أو شرائح عرض أو تسجيلات صوتية أو مواد تقرأ باستخدام آلة، أو شرائط أو أي مواد مشابهة (أيسلندا، المادة 3)

يُقصد بالأرشيف جميع المستندات، بصرف النظر عن تاريخها وشكلها أو صيغتها، التي أُنتجت أو استُلمت من قبل أي شخص طبيعي أو اعتباري، وأية مؤسسات أو جهات عامة أو خاصة، في سياق ممارستها لنشاطها. وينظِّم حفظ هذه الوثائق للمصلحة العامة، سواء لأغراض الإدارة، أو إثبات حقوق الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، والجهات العامة أو الخاصة، أو لأغراض توثيق البحوث التاريخية. (فرنسا، المادة 1)

وتُستخدم مصطلحات السجلات العامة، وسجلات الدولة، وفي بعض الاحيان المستندات الرسمية، بالتبادل في تشريعات الأرشيف للإشارة إلى تلك السجلات التي يتم إنشاؤها واستلامها وحفظها من قِبل الجهات الحكومية أو غيرها من المؤسسات التابعة للدولة، في مقابل السجلات الخاصة التي تنشئها وتستلمها وتحفظها الجهات غير الحكومية أو المؤسسات أو العائلات أو الأفراد. وبما أنَّ الحق في الوصول للأرشيف والسجلات وأساليبه تتوقف غالبًا على تعريف تلك المصطلحات في التشريع، فإن التعريفات الواضحة والمتسقة تعتبر أمراَ جوهرياً، وينبغي أن تكون تلك التعريفات متوافقة مع المصطلحات المستخدمة في القوانين ذات الصلة على قدر الإمكان.

وينبغي أن يستوفي تعريف السجل العام أو الحكومي المعايير الأساسية للمنشأ والغرض والقيمة. وينبغي أن يشمل المعلومات المسجلة التي تنشئها وتستلمها وتحفظها جهة حكومية، أو أي منظمة تؤدي وظائف وخدمات عامة نيابة عن الحكومة كإثبات لهذه الوظائف والخدمات. ومن المفضل أن يتضمن التعريف أي بيانات مساعدة أو تكميلية تعتبر لازمة لفهم مثل تلك المعلومات واستخدامها. وقد توضع قائمة بالأنواع المختلفة للمستندات التي تعتبر سجلات/أرشيف لتوضيح التعريف القانوني ولكنها لا تغني بأي حال من الأحوال عن وجود تعريف قانوني واضح. فالتعريف ينبغي أن يكون صحيحًا بصرف النظر عن شكل السجلات أو نوعها، فيما تفقد قائمة الأنواع المختلفة للسجلات قيمتها عندما تُطور التكنولوجيا وسائط جديدة.

أمثلة

تشمل "السجلات" جميع الكتب والأوراق والخرائط والصور والمواد التي تُقرأ آليًا، أو أي مواد وثائقية، بصرف النظر عن طبيعتها المادية أو خصائصها، أنشأتها أو استلمتها جهة تتبع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بموجب القانون الفيدرالي أو في سياق معاملات الأنشطة التجارية العامة التي تُحفظ أو من الملائم حفظها من قِبل تلك الجهة، أو من يخلفها قانونًا، كإثبات على تنظيم أو وظائف أو سياسات أو قرارات أو إجراءات أو عمليات أو أي أنشطة أخرى للحكومة بسبب القيمة المعلوماتية للبيانات التي تحتوي عليها (التشريع الفيدرالي الأمريكي).

إن المستند في معنى هذا القانون هو المعلومات المسجلة، بغض النظر عن الوسيط، التي يتم استلامها أو إنتاجها من خلال أداء الواجبات العامة للاتحاد] السويسري[، وأي بيانات مساعدة أو تكميلية تعتبر ضرورية لفهم تلك المعلومات واستخدامها .ومعنى الأرشيف هنا هو المستندات التي تُحفظ في الأرشيف الفيدرالي، أو تجري أرشفتها على نحو مستقل من قِبل أي جهات أخرى وفقًا لمبادئ هذا القانون)القانون الفيدرالي السويسري - الجزء الأول.(

ورأيي الشخصي أنَّه من الأفضل في يومنا هذا، ولا سيما في أوروبا في ظل وجود اتجاه عام للشفافية في الإدارة، أن يُستخدم مصطلح السجلات بصفة مستديمة، دون التفرقة بين السجلات والأرشيف، بهدف تجنب خطر التعارض بين القوانين.

نطاق التطبيق

يجب أن تعرَف تشريعات الأرشيف نطاق تطبيقها ومداه، وينبغي وضع المنظمات التي تؤدي وظائف عامة، غير الجهات الحكومية، في الاعتبار.

يجب أن تحدِّد التشريع ات نطاق الجهات التي تنطبق عليها، وينبغي أن تبيَن تشريعات الأرشيف والسجلات ما إذا كانت تشمل رئيس الحكومة وجميع الهيئات التي تؤدي وظائف تشريعية وقضائية وإدارية للبلاد، واستثناء بعض الهيئات من ذلك من عدمه، وكذلك إذا كان نطاق تطبيقها يمتد ليشمل الشركات العامة والهيئات شبه الحكومية والهيئات الأخرى التي تؤدي وظائف عامة.كما ينبغي أن يرد في التشريعات مزيدًا من التفاصيل بخصوص نطاق تلك الجهات العامة والهيئات شبه الحكومية. وينبغي أيضًا أن تشمل التشريعات أحكامًا بشأن المؤسسات الحكومية التي تم إلغاؤها، وتوسيع نطاق التطبيق ليشمل الهيئات العامة الجديدة.

وفيما يتوقف على تقاليد كل دولة، يمكن أن يشمل القانون الكيانات القانونية الخاصة بغية حفظ التراث الثقافي والمصلحة العامة وحقوق الإنسان.

مثال

السجلات، بصرف النظر عن شكلها، التي تم استلامها أو إنشاؤها من قِبل سلطة إدارية... أو من قِبل مؤسسات أو أشخاص آلت حقوقهم وواجباتهم إلى سلطة إدارية... والسلطة الإدارية هي جهاز له شخصية اعتبارية أنشئ بموجب القانون العام، أو أي أشخاص أو هيئات عُهد إليها بجزء من السلطة العامة (هولندا، المادة 1)

وفي تشريعات المملكة المتحدة، تشمل الهيئات العامة «العاملين بها، وكذلك الإدارات العامة والمنشآت والمؤسسات والعاملين بها»، وكذلك «الهيئات العامة قبل دخول هذا القانون حيز النفاذ أو بعد ذلك». وتوضِّح هذه التضمينات المحددة تعريف السجلات العامة ونطاق تطبيق القانون. وفي بعض الأحيان، تكون هناك حاجة لاستثناء بعض الهيئات أو بعض السجلات من التشريعات، وينبغي النص في التشريعات على تلك الهيئات والسجلات بوضوح. وهناك اعتبار آخر مهم هو مدى سهولة توسيع التضمين والاستثناء بموجب التشريع، وكيفية القيام بذلك.

فإذا كانت هناك نية لتغيير نطاق التطبيق في المستقبل دون الحاجة إلى تعديل التشريعات أو سن قوانين جديدة، ينبغي على التشريع أن ينص على الآلية اللازمة لتضمين الهيئات أو السجلات التي يعتزم تغطيتها أو استثنائها من أحكامه.

أمثلة

يجوز لمؤسسة تابعة للكومنولث، أو أي شخص يتصرف نيابة عن مؤسسة تابعة للكومنولث، وبعد موافقة المدير العام، أن تقرر ما إذا كان أحد سجلات الكومنولث، أو جميع السجلات في إحدى فئات سجلات الكومنولث، على كون ذلك السجل أو تلك الفئة من السجلات في حيازتها أو متعلقًا بالوظائف التي تؤديها:

أ- سجلًا لا يلزم تحويله إلى عناية مؤسسة الأرشيف بموجب المادة ٢٧؛ أو

ب- سجلًا لا يحق لمؤسسة الأرشيف الوصول له بموجب المادة ٢٨، أو لا يحق لها الوصول له بموجب تلك المادة إلا بشروط معينة تلتزم بها مؤسسة الأرشيف (أستراليا، المادة 29).

دون المساس بصلاحية وزير العدل في إصدار الأوامر وفقًا للفقرة رقم ٤ من هذا الملحق، يمكن لصاحبة الجلالة بموجب مرسوم ملكي أن تأمر بأن تُعامل السجلات التي لا يندرج وصفها تحت الأحكام السابقة من هذا الملحق (وليست سجلات عامة ويلزية وفق تعريف قانون حكومة ويلز لسنة ١٩٩٨)، باعتبارها سجلات عامة في سياق هذا القانون، إلا أنَّه لا يجوز تقديم توصيات لصاحبة الجلالة بإصدار أمر بموجب أحكام هذه الفقرة الفرعية إلا إذا كانت صيغة الأمر قد عُرضت على البرلمان وأُقرت من كل من مجلسي البرلمان (المملكة المتحدة، الملحق الأول، الفقرة الفرعية (1) من المادة 7).

عدم جواز التصرف في السجلات العامة والأرشيف وعدم خضوعها للتقادم

ينبغي أن يكون لدار الأرشيف الوطنية الحق في فحص السجلات العامة التي يعتقد أنها في مكان خاطئ وردها لمكانها، واستعادتها، وإصدار التعليمات بشأن حمايتها، من خلال آلية ثابتة.

ينبغي أن يُعتبر الأرشيف والسجلات العامة ملكية عامة، من خلال إجراءات ينظمها القانون. ومن ثمّ، فما يخرج من وصاية الدولة من الأرشيف والسجلات دون إذن قانوني، أو وفقًا لإذن قانوني أُلغي بعد ذلك، لا يفقد صفة الملكية العامة. وينبغي أن يكون لدار الأرشيف الوطنية الحق في فحص السجلات العامة التي يعتقد أنها في مكان خاطئ وردها لمكانها، واستعادتها، وإصدار التعليمات بشأن حمايتها. ومما يمكن أن يكون مفيدًا إدراج أحكام بشأن إعادة إنتاج السجلات المفقودة إذا لم يمكن استعادتها. وبالنظر إلى التوجه العالمي نحو الخصخصة والتنظيم التجاري والاستعانة بمصادر خارجية لأداء بعض الوظائف والخدمات الحكومية، فمن الممكن لتشريعات الأرشيف والسجلات أن تشترط التصرف في السجلات صراحة قبل حدوث تلك التغيرات الإدارية أو التنظيمية، بهدف التأكد من احتفاظ السجلات التي أُنشئت قبل حدوث تلك التغيرات بطبيعتها العامة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

وتتضمن بعض التشريعات أحكامًا تمنع أو تقيِّد تصدير السجلات التي تعتبر أو كانت تعتبر أرشيفًا في الإطار التشريعي المنظم للملكية الثقافية. واختصاراً، فمن المهم أن يكون لدى أمين الأرشيف الوطني الحق والآلية لـ«إعلان» أو «جدولة» السجلات التي يرى/ترى أنها تُعتبر أو كانت تُعتبر أرشيفا عامًا بأثر رجعي، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل استرداد تلك السجلات أو حمايتها.

مثال

يكون الأرشيف العمومي غير قابل للحجز أو التصرف فيه أو تملكه بالتقادم. إذا ثبت أن الأرشيف الذي يحوزه أشخاص طبيعيون أو معنويون ذا مصدر عام تسترده الدولة في أي وقت (الجزائر، المادة 6).

سجلات القطاع الخاص

ينبغي أن تُكلَّف دار الأرشيف الوطنية وأن تكون لديها المرونة للحصول على المواد الأرشيفية من المصادر الخاصة، بهدف حفظها على النحو الملائم أو لإثراء مجموعة الأرشيف الوطني، بالطرق القانونية.

ينبغي على تشريعات الأرشيف والسجلات أن تكلِّف دار الأرشيف الوطنية بالحصول على السجلات الخاصة التي تستحق الحفظ المستديم. وفيما قد تكون تلك المسؤولية شاملة وقد لا تكون كذلك، إلا أنَّه ينبغي أن يكون لدى دار الأرشيف الوطنية المرونة للحصول على الأرشيف والسجلات من مصادر خاصة بهدف حفظها على النحو الملائم أو لإثراء مجموعة الأرشيف الوطني، بالطرق القانونية. ويتوقف مدى إمكانية حصول دار الأرشيف الوطنية على السجلات الخاصة في جزء منه على توزيع مسؤوليات جمع السجلات والمعلومات على المؤسسات الثقافية في كل بلد.

كما يكون تحديد الأسلوب الذي تُمارس من خلاله التشريعات الممكنة للحصول على المواد الأرشيفية حسب نوع التدخل الحكومي في الاقتصاد الخاص ومداه، وفقًا لاختيارات الحكومة في كل دولة. وبصرف النظر عن ذلك، فينبغي أن تشجَع تشريعات الأرشيف التواصل والتعاون من أجل حفظ السجلات الخاصة ذات الأهمية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

وتفرض تشريعات الأرشيف في بعض الدول ضوابط صريحة على الأرشيفات الخاصة ذات الأهمية العامة. وفيما لا يجوز أن تؤثر هذه ضوابط على ملكية المواد الأرشيفية، إلا أنَّ الهدف هو ضمان حفظ السجلات على نحو ملائم، ومن ثم فقد لا يُسمح للمالك بتدمير الأرشيف أو تغييره أو تصديره، دون موافقة دار الأرشيف الوطنية. وفي بعض الأحيان، قد يكون لدى الأرشيف الوطني الحق أو الأسبقية في نسخ أو شراء الأرشيف بسعر يحدده المالك إذا كان ينتوي تصديره.

مثال

" يجوز قبول مواد الأرشيف والسجلات الخاصة... بالاتفاق مع المالك، للحفظ والصيانة من قِبل دار الأرشيف الوطنية (فنلندا، المادة 20).

إنشاء مؤسسة الأرشيف ومسؤولياتها وهيكلتها

ينبغي على تشريعات الأرشيف والسجلات أن تنص على إنشاء مؤسسة الأرشيف الوطنية بمهمة واضحة ووظائف واسعة النطاق لتمكين تلك المؤسسة من لعب دور رئيسي في صناعة السياسات المتعلقة بالسجلات وفي إدارة تلك السجلات طيلة دورة حياتها.

ينبغي على التشريع أن ينص على إنشاء مؤسسة للأرشيف الوطني، وتوضيح مهمتها ووظائفها الأساسية في الحصول على التراث الوثائقي للمجتمع والحفاظ عليه، وإتاحته للاطلاع والاستخدام العام. وبصرف النظر عن هيكلة دار الأرشيف الوطنية، فينبغي أن يحق لهذه المؤسسة أن تلعب دورًا أساسيًا في إدارة السجلات ومعلومات الإدارة العامة. وينبغي أن يكون النص على مهمتها في التشريع شاملًا وواسع النطاق، مع ذكر وظائفها الأساسية، بهدف إيضاح مهمتها وليس الحد من الولاية المسندة إليها. وقد يؤدي إدراج قائمة مفصلة أكثر من اللازم لوظائف دار الأرشيف الوطنية ومسؤولياتها إلى الحد من تطورها لمواكبة تغيرات مواد الأرشيف مع تغير البيئة المحيطة.

ولضمان إنشاء سجلات مناسبة وموثوقة وذات حجية، وصيانة هذه السجلات وحفظها، ولتجنب الازدواجية في مهام الإدارة، ينبغي أن يشارك الأرشيف الوطني في التخطيط وصنع السياسات، وفي تطوير البنية الأساسية للسجلات الإلكترونية ونظم المعلومات، وتطبيق القواعد والممارسات السليمة فيما يخص حفظ السجلات. ومع الاعتماد المتزايد على السجلات الإلكترونية في توثيق القرارات وإجراء المعاملات التجارية، صارت الحاجة لإنشاء رباط وثيق بين دار ا لأرشيف الوطنية وصناع السجلات ومديريها ومستخدميها أشد إلحاحًا من أي وقت مضى.

وفي بعض الأحيان يتم التعاون والتكامل في إدارة السجلات والأنشطة الأرشيفية عبر إعادة هيكلة الدور الذي تلعبه دار الأرشيف الوطنية أو توسيع نطاقه، لتغدو إدارةً وطنية للسجلات لديها الولاية على السجلات طيلة دورة حياتها. وينبغي أن توكل الصلاحية الرسمية لاتخاذ الاجراءات اللازمة في المسائل المهنية إلى أكبر المهنيين، وهو عادة ما يكون أمين الأرشيف الوطني، الذي يمارس عمله بموجب المسؤولية

الدستورية للحكومة ممثلةً في أحد الوزراء أو درجة أعلى.

وينبغي ألا تقتصر اختصاصات أمين الأرشيف الوطني مجالات أخرى على الحصول على السجلات الأرشيفية وحفظها وإتاحة الوصول إليها واستعمالها، وإنما تمتد لتشمل أيضًا إنشاء وصيانة سجلات ملائمة ودقيقة وقابلة للاستخدام، في الهيئات التي يشملها نطاق التشريع. وعلى الرغم من أنَّ التنظيم الداخلي أو الترتيبات الإدارية التفصيلية ليست مهمة تشريع الأرشيف، فمن الضروري أن يكفل التشريع تعيين أمين الأرشيف الوطني ويحدِّد واجباته ومسؤولياته القانونية. فإذا كان التشريع يسمح بإنشاء إطار وطني قانوني لضمان الإدارة الجيدة للأرشيف والسجلات، فينبغي أن تتناول اللوائح ومعايير التوظيف المختصة تعيينَ العاملين المهنيين في دار الأرشيف الوطنية من الدرجة الوظيفية المتوسطة والعالية وتدريبهم وترقيتهم ومؤهلاتهم المهنية، والتصنيف الخاص بمهنيي السجلات، سواء العاملين بدار الأرشيف الوطنية أو العاملين في الهيئات الحكومية المختلفة.

أمثلة

أهداف دار الأرشيف الوطنية الكندية ووظائفها هي حفظ السجلات الخاصة والعامة ذات الأهمية الوطنية، وتيسير الوصول إليها، والاضطلاع بوظيفة المستودع الدائم لسجلات المؤسسات الحكومية والسجلات الوزارية، وتيسير إدارة سجلات المؤسسات الحكومية والسجلات الوزارية وتشجيع الأنشطة الأرشيفية وأوساط العاملين بالأرشيف (كندا الفقرة الفرعية 4).

تتولى الهيئة (هيئة سجلات الدولة) الوظائف الآتية:

أ- استحداث وتعزيز الأساليب والإجراءات والأنظمة الفعَّالة وذات الكفاءة لإنشاء سجلات الدولة وإدارتها وتخزينها والتصرف فيها وحفظها واستخدامها؛

ب- توفير ما يلزم لتخزين جميع السجلات الموجودة في حوزة الهيئة وحفظها وإدارتها وإتاحة الوصول اليها بموجب هذا القانون؛

ج- تقديم المشورة وكفالة الرعاية فيما يخص حفظ الموارد الأرشيفية للدولة، سواء كانت عامة أو خاصة؛

د- توثيق مواد الدولة الأرشيفية وتوصيفها ضمن سياقها الوظيفي والإداري؛

هـ- ما عدا ذلك من الوظائف التي تكلف بها الهيئة أو تُفرض عليها بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر.

(نيو ساوث ويلز، المادة 66)

التبعية الإدارية

ينبغي أن تُنشأ دار الأرشيف الوطنية ضمن التسلسل الإداري العادي للإدارة العامة، تحت إشراف وزير، أو درجة أعلى، لتتولى قيادة وتوجيه مهمة إدارة السجلات والمعلومات ومراقبتها في الإدارات والهيئات.

حيث أن دُور الأرشيف الوطنية الحديثة تتولى مسؤولية اختيار سجلات البلاد الحديثة نسبيًا وحفظها، وتلعب كذلك دورًا مركزيًا في إدارة السجلات الحالية، ينبغي أن تضع التشريعات دار الأرشيف الوطنية ضمن التسلسل الإداري العادي للإدارات والهيئات. وينبغي أن تمارس دار الأرشيف الوطنية مهامها تحت إشراف وزير أو درجة أعلى، ، لتتولى قيادة وتوجيه مهمة إدارة السجلات والمعلومات ومراقبتها في الإدارات والهيئات. وينبغي للتشريعات أن تحدد مستوى مسؤولية دار الأرشيف الوطنية ضمن هيكل الدولة، لتمكنها من التدخل المباشر لدى رؤساء الأقسام والهيئات الأخرى. وقد يكون إنشاء دار الأرشيف خارج نطاق الحكومة أو كمؤسسة ثقافية بحتة أمرًا غير مرغوب فيه حيث أنَّه لا يسمح باشتراك الأرشيف بما يكفي في البرامج الحكومية القائمة، وفي عملية صنع القرار في الحكومة.

أمثلة

يُعيَّن أمين أرشيف الولايات المتحدة من قِبل رئيس الجمهورية، وبمشورة وموافقة مجلس الشيوخ (التشريع الفيدرالي الأمريكي، المادة ٢٠١٣).

لوزير العدل أن يعيَن أمين السجلات العامة، ليتولى، وفق توجيهات الوزير، المسؤولية عن هيئة السجلات العامة ومحتوياها. وله كذلك، بموافقة وزارة الخزانة فيما يخص العدد وشروط الخدمة، تعيين موظفين آخرين للعمل في هيئة السجلات العامة على النحو الذي يراه ملائمًا. (المملكة المتحدة، الفقرة الفرعية 2-1)

يُعيّن أمين الأرشيف الوطني الكندي من قِبل الحكومة في اجتماعها، وله درجة وأجر نائب رئيس قسم، وجميع سلطاته. (كندا، الفقرة 2 من المادة 3)

الهيئة الاستشارية

من الممكن إنشاء هيئة استشارية لتعزيز العلاقات مع الحكومة والمجموعات الخاصة لضمان أن تستمر دار الأرشيف الوطنية في الوفاء بمسؤوليتها تجاه الاحتياجات العامة.

ينبغي أن تسمح التشريعات الممكّنة للمؤسسة الأرشيفية أن تنشئ هيئة استشارية تفيد في تعزيز وتقوية العلاقات مع المجموعات العامة والخاصة، من المهتمين بتطوير المؤسسة الأرشيفية باستمرار. وينبغي ألا تتعدى مسؤوليات الهيئة الاستشارية تقديم المشورة، حيث أن المسؤولية والمساءلة المباشرة للمؤسسة الأرشيفية تتبع الحكومة التي تعتبر المؤسسة جزءاَ منها. ودور الهيئة الاستشارية هو ضمان استمرارية المؤسسة في الاستجابة لمجتمعاتها.

التنسيق الأرشيفي الوطني

ينبغي أن تُمنح دار الأرشيف الوطنية دورًا قياديًا في مجتمع المؤسسات الأرشيفية، داخل وخارج الحكومة (القطاع العام والقطاع الخاص) بهدف تسهيل إنشاء نظام أرشيفي أو شبكة أرشيفية على المستوى الوطني.

ينبغي على التشريعات التي تؤسس نظامًا أرشيفيَا وطنيَا أن تضع في الاعتبار هيكل الدولة ومقدار الاستقلالية الذي تتمتع به السلطات داخل الدولة. ففي بعض الحالات، يمكن أن تكون هناك حاجة إلى نظام تنسيق وطني يتم من خلاله ربط خدمات الأرشيف العامة بمستويات مختلفة من الحكومة، المحلية أو البلدية، أو غيرها. وينبغي أيضًا أن يؤخذ في الاعتبار عند صياغة التشريعات إدراج أحكام بشأن أي مسؤوليات يتم تحديدها لدار الأرشيف الوطنية في إدارة العمليات الأرشيفية للسلطات الأخرى، مثل تلك التي تُمكن دار الأرشيف الوطنية من لعب دور قيادي في مجتمع المؤسسات الأرشيفية داخل وخارج الحكومة (القطاع العام والقطاع الخاص). وتسهل تلك الأحكام إنشاء نظام أرشيفي أو شبكة أرشيفية على المستوى الوطني. ومن الممكن عندئذ وضع سياسات لتقوية النظام الوطني للأرشيف تحت هذه المظلة.

مثال

يكون من بين أنشطة المدير العام لأرشيف الدولة تنسيق النشاط الأرشيفي في جميع أنحاء الدولة. (بولندا، المادة 21)

إدارة السجلات

ينبغي لتشريعات الأرشيف والسجلات أن توجه دار الأرشيف الوطنية لوضع واعتماد ومراجعة المعايير والقواعد الاختيارية والإلزامية لحفظ على السجلات على نحو ملائم ودقيق في الأقسام والهيئات، ومراجعة إدارتهم للسجلات، بدءاً من مرحلة إنشاء السجلات وحتى التصرف النهائي حيالها، بالنظر المتطلبات الإلزامية لضمان موثوقية السجلات ونزاهتها وسهولة استخدامها.

وتتوقف جودة السجلات إلى حد كبير، بغض النظر عن صيغتها المادية، على كيفية إنشائها وحفظها من قِبل الهيئة المنشئة لها. فينبغي على التشريعات أن توجَه دار الأرشيف الوطنية لوضع واعتماد ومراجعة المعايير والقواعد الاختيارية والإلزامية للحفاظ على السجلات على نحو ملائم ودقيق، ومهام إدارتها الأخرى، من مرحلة إنشائها وحتى التصرف النهائي فيها، لضمان صحتها ونزاهتها وسهولة استخدامها.

وبزوغ نجم السجلات الإلكترونية، بسماتها المادية الكامنة، عامل هام يدعم اعتماد التشريعات لما سبق. فمن أجل ضمان الحفاظ المستمر على السجلات الإلكترونية وإمكانية الوصول إليها مستقبلًا، ينبغي أن تكون متطلبات الوظائف الأرشيفية متوافقة مع متطلبات حفظ السجلات، حتى قبل أن يتم إنشاؤها. فلا يمكن دون الإدارة والتحكم السليم في السجلات، في المراحل المتقدمة من دورة حياتها، ضمان صحة السجلات وموثوقيتها وسهولة استعمالها وديمومتها، ولن يكون من اليسير تحديد السجلات ذات القيمة الأرشيفية وحمايتها.

ومن الممكن أن تقدِّم دار الأرشيف الوطنية المشورة والتعليمات من خلال أجهزة مركزية أخرى تابعة للحكومة، ولكن ينبغي أن يضمن القانون دور دار الأرشيف الوطنية في وضع المعايير والقوانين للسجلات التي تحتفظ بها الإدارة العامة. وعلاوة على ذلك، فينبغي على تشريعات الأرشيف أن تبيَن سلطة ودور دار الأرشيف الوطنية في الرقابة وتقديم الإرشادات، وإصدار التقارير بشأن إنشاء وصيانة واستخدام واستعادة السجلات التي تحتفظ بها الإدارة العامة، وكيفية التخلص منها، لضمان الامتثال للقوانين الإلزامية للسجلات، ومعاييرها. ومن المفيد توضيح دور ومسؤوليات الهيئات الحكومية الأخرى التي يتضمنها القانون بالنسبة لمسألة إدارة السجلات.

أمثلة

يجري المدير الأبحاث والدراسات، ويطور ويضع المعايير والإجراءات لإنشاء السجلات وحفظها، والاستبقاء الانتقائي لها، وجدولة السجلات لتدميرها أو تخزينها، أو تأمينها وحفظها، ونقلها النهائي إلى مركز السجلات أو إلى دار الأرشيف الوطنية. (نيجريا، الفقرة الفرعية 8-3).

يقدِّم الأرشيف الفيدرالي المشورة للهيئات الفدرالية المنصوص عليها في الفقرة رقم ١ فيما يخص إدارتهم لسجلاتهم (ألمانيا، الفقرة الفرعية 2-10).

ينبغي على كل إدارة حكومية أن تنشئ سجلات كاملة ودقيقة للأنشطة التي تقوم بها وتحافظ على هذه السجلات. وينبغي على كل إدارة حكومية أيضًا أن تضع برنامجًا لإدارة السجلات وتستمر في تنفيذه، وينبغي على هذا البرنامج أن يتطابق مع معايير وقوانين الممارسات المثلى، ويوافق عليه من وقت لآخر (نيو ساوث ويلز، المادتان 12(1) و(2)).

التقييم والتصرف

ينبغي على تشريعات الأرشيف والسجلات أن تشترط ألا يتم نقل أو تسكين أو تغيير أو مسح أو تدمير السجلات العامة دون موافقة دار الأرشيف الوطنية. وينبغي أن يتم تحديد أدوار دار الأرشيف الوطنية والأقسام الحكومية المعنية في التقييم والتصرف المناسب في السجلات، وينبغي تحديد السلطة النهائية التي تبت في هذه المسألة.

ينبغي أن تحدد تشريعات الأرشيف دور دار الأرشيف الوطنية والأقسام الحكومية المختلفة في التقييم المستمر والتصرف الملائم في السجلات.

وينبغي ألا يشمل التصرف في السجلات تدميرها فحسب، ولكن يشمل أيضًا نقلها (نقل الملكية أو الحفظ) داخل أو خارج السلطة الحكومية، أو تسكينها أو تعديله أو مسحها. وينبغي على التشريعات أن تحدد الأهداف والمسؤوليات الرسمية لتقييم السجلات والتصرف فيها، وينبغي أيضًا تحديد السلطة النهائية المسؤولة عن هذه الوظائف، والتي يفضل أن تكون هيئة تابعة لدار الأرشيف الوطنية، أو الجهة المسؤولة عن دار الأرشيف الوطنية. وينبغي للتشريعات الأرشيفية أن تلزم جميع الجهات المنشئة لسجلات الدولة، على نحو لا لبس فيه، بألا تتصرف في تلك السجلات دون موافقة دار الأرشيف الوطنية.

أمثلة

لا ينبغي أن يتم تدمير السجلات التي تقع تحت وصاية المؤسسات الحكومية، أو السجلات الوزارية، أو التصرف فيها، دون موافقة رئيس هيئة الأرشيف (كندا ، الفقرة الفرعية 1-5).

ينبغي أن يحدد الأرشيف الفيدرالي، بعد استشارة الجهة المتقدمة بالعرض، القيمة الدائمة للمستندات التي تستخدم في الأبحاث أو في فهم التاريخ الألماني، أو حماية الحقوق المشروعة للمواطنين، أو توفير المعلومات لاستخدامها في التشريع أو الإدارة أو في الولاية (ألمانيا، المادة 3).

ويمكن للقانون كذلك أن يحدد أنواعًا من السجلات التي ينبغي ألا يجري تدميرها، مثل السجلات التي تعود إلى أو قبل تاريخ معين.

نقل الأرشيف

ينبغي على التشريع أن يلزم الهيئات الحكومية والمنظمات العامة أن تنقل السجلات الأرشيفية في الوقت المناسب وبصورة منتظمة للأرشيف الوطني أو المؤسسات ذات الصلة طبقا لتوجيهات دار الأرشيف الوطنية. ومن الممكن أن تقوم دار الأرشيف الوطنية بدورها في الإدارة السليمة والتحكم في السجلات الأرشيفية وحفظها، بغض النظر عن الجهة الحائزة لها.

ينبغي للتشريعات أن تتطلب من الهيئات الحكومية والمنظمات العامة التي تشملها أن تنقل السجلات الأرشيفية للأرشيف الوطني، أو المؤسسات ذات الصلة، حين حلول ميعادها، طبقاً لتوجيهات دار الأرشيف الوطنية. ومن الممكن تضمين استثناءات لأقسام محددة أو أنواع معينة من السجلات من ترتيبات نقل السجلات العادية حسب الضرورة، لأسباب تتعلق بالتكاليف أو التكنولوجيا أو لأسباب قانونية أو احتياجات التشغيل الطويلة الأمد إلخ، بعد الحصول على موافقة دار الأرشيف الوطنية وجوباً.

وينبغي أن يتم إنجاز مهمة النقل المنتظم للسجلات ذات القيمة الدائمة للأرشيف الوطني أو المنظمات التي تحددها دار الأرشيف الوطنية، وفقًا لفترات الاستبقاء المتفق عليها وتواريخ النقل، والأساليب والطرق التي تحددها دار الأرشيف الوطنية. وقد يكون النقل بناءَ على مرور عدد من السنوات بعد صنع السجلات، كما تحدد التشريعات، أمراَ غير عملي، بسبب البيئة السريعة التطور التي تحيط بإنشاء واستخدام السجلات. فقد أصبح نقل وحفظ السجلات الإلكترونية في الوقت المناسب أمراَ هامًا على وجه الخصوص بسبب الطبيعة الهشَّة للوسائط التي تُستخدم في حفظ تلك السجلات، وضرورة الحصول على المعلومات المتصلة التي تسمح باستخدام تلك السجلات.

أمثلة

بعد نهاية مدة حكم رئيس الجمهورية، يصبح أمين أرشيف الولايات المتحدة مسؤولًا عن حفظ السجلات الرئاسية الخاصة بهذا الرئيس والتحكم فيها وحفظها، والتحكم في الوصول إليها. (التشريع الفيدرالي الأمريكي، المادة 2203 و-1)

تعتبر الوثائق غير مطلوبة بصورة مستمرة ولذا تُقدَّم للأرشيف الفيدرالي... في وقت لا يتعدى عشرة سنوات بعد آخر إضافة للسجلات. وينبغي أن تُنقل بعض أنواع الوثائق بعد صياغتها أو توقيعها مباشرة ... وتنظّم تعليمات الأرشيف الفيدرالي تفاصيل هذا النقل. (القانون الفيدرالي السويسري، المادة 2).

إذا قرر المجلس الأعلى للدار ضم وثيقة ذات قيمة تاريخية وجب على الوزارة أو المصلحة الحكومية التي تحوزها أن تسلمها للدار بمجرد إخطارها بذلك. (مصر، المادة 5)

وعلاوة على ذلك، فإذا تعرضت أي هيئة للإغلاق ولم يتم نقل وظائفها لمؤسسة لازالت قائمة، ينبغي نقل السجلات الخاصة بتلك الهيئة إلى دار الأرشيف الوطنية. ومن الممكن للتشريع أيضًا أن يضمن الإدارة السليمة للسجلات التي قيّمها دار الأرشيف الوطنية كسجلات ذات قيمة دائمة، وحفظها، سواء كانت قد نُقلت للأرشيف الوطني أو لإحدى الجهات الأخرى التي يحددها أم لا.

مثال

يحق لأمين الأرشيف من وقت إلى آخر التفتيش على أي سجلات عامة تكون في تلك الفترة تحت تصرف أي جهة حكومية، وإعطاء التوجيهات اللازمة للحفاظ عليها على نحو سليم، وإعطاء النصح بخصوص إدارتها على نحو فعال واقتصادي، على النحو الذي يراه ضروريًا (جزر فيجي، المادة 9).

الترتيب والتوصيف

ينبغي أن تُمنح دار الأرشيف الوطنية دور القيادة في وضع ونشر معايير ترتيب وتوصيف الأرشيف.

ينبغي أن تُمنح دار الأرشيف الوطنية دور القيادة في وضع ونشر معايير ترتيب وتوصيف الأرشيف، بغض النظر عن الوسيط المادي، بهدف تسهيل الوصول إلى المادة الأرشيفية واستخدامها. وتُترك الأحكام التفصيلية عادةً للوائح أو التعليمات أو لكتيب داخلي.

مثال

يمكن لدار الأرشيف الوطنية إصدار لوائح بخصوص... توصيف وجرد الأرشيف (السويد ، المادة ١١).

الوصول للسجلات

ينبغي أن يُكفل حق الوصول للسجلات العامة، مع مراعاة الشروط المحددة واستثناءات حماية الخصوصية وحقوق النشر والأسرار الرسمية، ويفضل أن يكون كل ذلك بتشريع واحد. وينبغي ألا تظل القيود على الوصول السجلات مفروضةً إلى الأبد. ومن الممكن لسلطة محددة السماح بالوصول الاستثنائي إلى السجلات المغلقة، أو تغيير مدة إغلاق هذه السجلات.

ينبغي أن تُكفل حرية الوصول للسجلات، وفقًا للشروط المحددة، كحق لكل مواطن ويمكن للأجانب أن يكون لهم الحق ذاته. ومن الأفضل أن يكون هناك تشريع واحد، أو مجموعة واحدة من التشريعات، تحكم عملية الوصول لكل السجلات الرسمية، بما في ذلك الأرشيف في جميع أنحاء البلاد. وإن لم يكن ممكنًا تحقيق هذا التوافق، فينبغي أن تضع تشريعات الأرشيف في الحسبان التشريعات الحالية حول مسألة الوصول للمعلومات، وحماية الخصوصية، وحماية البيانات، وحقوق النشر، بهدف الوصول إلى الوضوح واليقين بشأن ضمان عدم تآكل الحقوق الحالية في الوصول للسجلات.

و إذا كانت تشريعات الأرشيف والسجلات لا تجب الأحكام المتضاربة في القوانين الأخرى، يكون من الأفضل أن يتم النص على أنَّ تشريعات الأرشيف لها الغلبة في هذه المسألة، فيما عدا ما إذا كان هناك إبطال يتم التعبير عنه، أو أي تصرف اتخذ لتجنب هذه النتيجة. ولا ينبغي أن تحدد اعتبارات الوصول الموقعَ المؤسسي للسجل، أو تاريخَ نقل السجلات إلى الأرشيف. ومن الأفضل أن يتم تطبيق نفس شروط الوصول إلى السجلات، سواء كانت أرشيفًا تحت تصرف دار الأرشيف الوطنية، أو سجلات حالية تقع تحت تصرف أقسام أخرى وهيئات تابعة للإدارة.

في حين أنه من الممكن رفض الاطلاع على السجلات إذا كانت في حالة سيئة، أو من أجل حماية الأمن الوطني، أو المصالح العامة أو الخصوصية، أو فيما يتعلق باتفاقات المانحين الأفراد. إلا أنَّ تلك القيود ينبغي ألا تظل مفروضة للأبد. فينبغي أن يسمح التشريع بالوصول إلى السجلات في أقرب وقت ممكن، استنادًا إلى تأثير الكشف عن تلك السجلات، وتطبيق مسألة الفترات الزمنية الثابتة على أنواع معينة من السجلات، أو فرض بعض الشروط المحددة لاستخدام المعلومات المتضمنة. ومن الممكن أن يتغير تاريخ الوصول طبقًا لأنواع الأرشيف المختلفة، فينبغي كذلك على التشريعات تحديد السلطة التي يمكنها أن تعطي إذنًا استثنائيَا للوصول إلى السجلات المغلقة، أو التي يمكنها مد فترة إغلاق السجلات لفترة استثنائية أطول.

ومن الممكن أن تُمنح تلك السلطة للوزير المسؤول عن السجلات والأرشيف أو أن يفوَض أمين الأرشيف الوطني في القيام بمهام هذه السلطة أو كلا الأمرين معًا. وينبغي أن تُمارس هذه السلطة من خلال إجراءات تُعطي المزيد من الفرص للمواطنين في استئناف القرار. وينبغي على التشريع تحديد السلطة التي تستطيع إزالة القيود وفقًا للقانون. وينبغي تطوير وتطبيق التشريعات الخاصة بإمكانية الوصول للسجلات بتوازن يضمن أن تستمر إجراءات إنشاء السجلات وحمايتها وجعلها متاحة للاستخدام. وينبغي لتشريعات الأرشيف وضع أحكام بشأن حقوق النشر الخاصة بالسجلات في دار الأرشيف الوطنية، إذا لم يكن هناك أحكام موازية في قانون حقوق النشر. وينبغي أن تسمح تلك الأحكام لدار الأرشيف الوطنية بأن تجعل السجلات متاحة للتفتيش، وأن توفر نسخًا لاستخدامها في الأبحاث والدراسات، دون خرق قوانين حقوق النشر الخاصة التي يمكن أن تنطوي عليها.

أمثلة

بهدف تشجيع تبادل وجهات النظر بحرية وتوعية الجمهور، لكل مواطن سويدي حق الوصول الحر للوثائق الرسمية. ولا يجوز تقييد الحق في الوصول إلى الوثائق الرسمية ‘ لا عندما يكون هذا ضروريًا، مع مراعاة (الاستثناءات)... (السويد، المادتان 1 و2).

كل موظف مسؤول عن جمع السجلات أو الاحتفاظ بها وفقا لأحكام هذا القانون ملزم بالسرية المهنية فيما يتعلق بأي مستند لا يمكن أن يتاح بصورة قانونية للجمهور) .فرنسا، المادة(2

الوثائق الموجودة في نطاق الملكية العامة قبل نقلها إلى الأرشيف الفيدرالي تظل في نطاق الملكية العامة (القانون الفيدرالي السويسري، المادة ٣).

حفظ السجلات

ينبغي على التشريع الإقرار بدور دار الأرشيف الوطنية في حفظ السجلات والأرشيف على النحو الملائم، عن طريق توفير الموارد المناسبة والمعدات والمنشآت، وإعطاء الفرصة لدار الأرشيف الوطنية في أن تحدد المعايير المطلوبة وتعطي التوجيهات اللازمة للحكومة أو الإدارات العامة.

يُعرّف الحفظ على أنَّه الوظيفة الأكثر أساسية للأرشيف الوطني في تخزين وحماية الأرشيف لضمان حجيته وموثوقيته واستخدامه وديمومته. وقد أدَّى انتشار السجلات الإلكترونية وسهولة تعديلها ومحوها لجعل المهمة أكثر تعقيداً عما كانت.

ينبغي على التشريع الإقرار بدور دار الأرشيف الوطنية في حفظ السجلات والأرشيف على النحو الملائم، عن طريق توفير الموارد المناسبة والمعدات والمنشآت، وإعطاء الفرصة لدار الأرشيف الوطنية في أن تحدد المعايير المطلوبة وتعطي التوجيهات اللازمة للحكومة أو الإدارات العامة للحفاظ على الأمن المادي والفكري للسجلات المحفوظة لديه. وبما أنَّ الحق في تصحيح البيانات مضمون للشخص موضوع البيانات من أغلب قوانين حماية البيانات، فمن الممكن أن تتضمن تشريعات الأرشيف بنوداً تحمي البيانات ضد محوها أو حجبها في السجلات الأرشيفية، والتي ينبغي أن تتمّ حماية صحة سجلاتها سواء كانت المعلومات الواردة فيها قابلة للتحقق منها أو لا.

مثال

إذا عرف الشخص المتضرر أن الوثائق الأرشيفية تحتوي على معلومات غير صحيحة عنه، فمن الممكن أن يقوم بتدوين ملاحظة بذلك، ولكنه لا يستطيع تصحيح البيانات. وتضاف مذكرة الاعتراض هذه للوثائق في الوقت المناسب (القانون الفيدرالي السويسري المادة ٥)

وعلاوة على ذلك، فإذا كان قانون حق النشر لا يمنح دار الأرشيف الوطنية الحق في أخذ نُسخ من المواد المحمية بقانون النشر بهدف حفظها، ينبغي أن يضاف هذا الحكم في تشريعات الأرشيف.

الجزاءات

ينبغي أن ينص القانون على جزاءات لإنفاذ المبادئ الأساسية لحماية الأرشيف وحفظه

ينبغي أن تنص تشريعات الأرشيف، أو أي قوانين ذات صلة، على جزاءات تُفرض لإنفاذ المبادئ الأساسية لحماية الأرشيف وحفظه وتتضمن معظم التشريعات بنداً عاماً يمنع تدمير السجلات أو تشويهها أو تحطيمها أو إخراجها من الأرشيف العام. وفي بعض الأحيان، تُترك هذه المسألة في يد السلطة المسؤولة لتضع لوائح للعقوبات.

مثال

كل من كان خاضعاً لالتزام خاص بحماية الوثائق الأرشيفية، وألحق بها الضرر أو الدمار، يُعاقب بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات (بولندا، المادة 52).